بسم الله الرحمن الرحيم

الندوة الأولى للبطالة بين المهندسين
الطاقات المعطلة فى المجتمع المصرى
1988/12/31 إلى 1989/1/1 م

البحث عن فكر جديد – نظرة إلى مستقبل العمل الهندسى فى مصر

للدكتور عبد الباقى إبراهيم

إذا كان المهندسون فى مصر يعانون من مشكلة البطالة فذلك نتيجة طبيعية للمرحلة الإقتصادية التى تمر بها البلاد ، فالمهندسون يمثلون عصب التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، من هذا المنطلق فإن الأمر يتطلب معالجة هذه المشكلة فى إتجاهين أساسين ، الأول يرتبط بمجموعة المهندسين أنفسهم كطاقة منتجة ، والثانى يرتبط بالمهندسين كعنصر من عناصر التنمية القومية ، فالإتجاه الأول يهدف إلى خلق مجتمعات إنتاجية متكاملة من مجموعات تعاونية يشارك فيها شباب المهندسين من التخصصات المختلفة فى مجالات البناء والتشييد والمرافق العامة والصناعات الخفيفة والإنتاج الحرفى والصيانة والتشغيل وأعمال الحدادة والسباكة ..وهنا يستطيع شباب المهندسين أن يكونوا مجتمعات إنتاجية متكاملة يتم تنظيمها وإدارتها تعاونياً كمستوطنات سكنية إنتاجية يتم إختيار مواقعها فى إطار التنمية العمرانية للمناطق السياحية سواء فى الساحل الشمالى أو فى البحر الأحمر أو فى سيناء .. وهنا يستطيع شباب المهندسين فيما بينهم أن يوفروا لأنفسهم العمل والسكن معاً بحيث يكونوا من هذه المستوطنات الإنتاجية الجديدة مراكز خدمية للمشروعات السياحية التى بدأت تنتشر على الساحل الشمالى أو البحر الأحمر أو سيناء ويستفيدوا من البنية الاساسية المتوفرة لها والتى لا تعمل بكامل طاقتها إلا فى شهور الزروة السياحية .. ويصبح أمام نقابة المهندسين بعد ذلك مهمة أساسية وهى البحث عن المواقع المناسبة لهذه المستوطنات الإنتاجية وتحديد مقوماتها التخطيطية ووضع أسسها التعاونية ونظمها الإدارية وتطلب من الدولة توفير المساحات اللازمة لهذه المستوطنات دون مقابل يدفع ، كما تطلب من المؤسسات والبنوك التعاونية توفير التمويل المناسب للمراحل الأولى لعمليات الإستيطان الجديد ، ويقوم شباب المهندسين بإنشاء معسكرات عمل يقيمون فيها مؤقتاً ، يقومون فيها بالمشاركة فى عمليات التخطيط والتصميم كما يتعاونوا معاً فى أعمال البناء والتعمير والإنتاج حتى يكونوا من المستوطنات الإنتاجية الجديدة مراكز ثابتة لتنمية المناطق السياحية وخدمتها ، والنقابة بكل مالديها من خبرات فنية وإدارية عالية قادرة على إعداد هذا المشروع القومى الهام متضمناً أهدافه وإسلوب تنفيذه مع دراسة جوانبه الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والتنظيمية ، وإذا كانت الدولة توفر

للخريجين الجدد من المهندسين الزراعيين مساحات من الأراضى الزراعية ليقوموا بتنميتها فلا أقل من أن توفر للخريجين الجدد من المهندسين مساحات من الأرض فى إطار المناطق السياحية ليقيموا عليها مستوطناتهم الإنتاجية الجديدة تعاونياً دون أن تتحمل أعباء مالية من موازناتها المحدودة .

أما الإتجاه الثانى لحل مشكلة البطالة عند المهندسين فيندرج تحت مستقبل العمل الهندسى فى مصر ، فالدولة لا تزال تعامل العمل الهندسى كسلعة يمكن المساومة عليها والحصول عليها بأرخص الأسعار الأمر الذى يساعد على الإنحطاط بالمستوى الفنى للعمل الهندسى بسبب التوفير فى إستخدام المهندسين بالكفاءة المطلوبة والإنتاج المناسب ، وبذلك يقل الإستخدام الأمثل للمهندسين ويزيد الفائض منهم عن السوق ، لذلك فإن أمام النقابة مهمة التدخل لدى الجهات الرسمية لإلغاء البنود القانونية التى تساوى بين الأعمال الهندسية وتجارة المواشى فى المعاملات المالية والمناقصات ، ومن جهة أخرى التدخل لدى المكاتب الإستشارية لتمكينها من توظيف الأعداد المناسبة من المهنسين الذين يساعدون على إنجاز الأعمال الهندسية بأعلى مستوى من الأداء ، وذلك فى ضوء معدلات خاصة تربط بين حجم الأعمال وعدد المهندسين العاملين فى إنجازها .. وهنا أيضاً لابد وأن تطمئن النقابة إلى كفاءة الأداء عند شباب المهندسين وذلك بضرورة إجتيازهم لإمتحانات ممارسة المهنة كما هو الحال فى كل دول العالم فكفاءة الأداء لها مردودها الإقتصادى ليس على مستوى المشروع كمكون للإقتصاد القومى ولكن أيضاً على المستوى العربى والعالمى ، فتخلف التعليم الهندسى فى مصر قد أثر على الطلب على المهندسين المصريين فى الخارج نظراً لبعدهم عن أساليب الأداء وممارسة المهنة فى الدول المتقدمة ، وهنا يمكن للنقابة أن تعد لها قاعدة من البيانات التى تخدم المهندسين فى مصر يسجل فيها مؤهلات المهندس وخبراته وإيضاح إذا كان يعمل أولا يعمل حتى يصبح هذا السجل مرجعاً لدى الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة للرجوع اليها بدلاً من الإلتجاء إلى الإعلان عن وظائف خالية فى الصحف اليومية .

لذلك فإن البحث عن فكر جديد علاج ظاهرة البطالة بين المهندسين تكمن فى تنظيم إستخدام شباب المهندسين كطاقات إنتاجية من ناحية وزيادة كفاءتهم من ناحية أخرى وذلك فى إطار زيادة كفاءة الممارسة المهنية وهنا لابد من مراجعة أسس تقويم المهندس فى المراحل التى يمر بها بعد التخرج ثم إجتياز إمتحان ممارسة المهنة على مدى سنوات الممارسة العملية سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص ، ويدخل فى ذلك نوعية العمل الهندسى وكفاءة الأداء فيه أو المشاركة فى الندوات والمؤتمرات أو فى التأليف والنشر أو فى إتقان اللغات الأجنبية أو غير ذلك من مقاييس كفاءة الأداء ، وحتى يندرج المهندس فى مستواه العلمى والفنى من مرحلة التخرج إلى مرحلة إمتحان ممارسة المهنة إلى ممارس ثانى ثم ممارس أول حتى يصل إلى مستوى الإستشارى ، إن نقابة المهندسين بذلك لابد وأن تتحول إلى إتحاد يضم منظمات تخصصية فى المجالات الهندسية المختلفة ، تقوم كل منظمة برعاية المهندسين مهنياً وعلمياً فى نفس الوقت كما هو الحال فى كل دول العالم ، فالإرتقاء بالمهندس مهنياً وعلمياً يتيح له فرصاً أكثر فى التوظيف فى الداخل أو فى الخارج حيث يزيد المردود المادى لمستواه المهنى والعلمى الذى يصل إليه .

إن هذه الندوة يجب لا تصل إلى توصيات بقدر ماتصل إلى قرارات لوضع برامج محددة يجرى تنفيذها بالإمكانيات العلمية والمالية والتنظيمية التى تملكها النقابة .